



زانکۆی سهلاحددین-ھەولێر

Salahaddin University-Erbil

واقع الانتاج والاستهلاك للحوم الحمراء في محافظة اربيل للمدة

2020-2016

مشروع تخرج

مقدمة في قسم الاقتصاد كجزء من متطلبات نيل درجة بكالوريوس في العلوم الاقتصادية

ديهان فرمان نوهاد

زوريا عبدالرحمن عمر

شيراز شيرزاد احمد

بasherاف

ناصح هاشم محمد

ايار 2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَقُلْ رَبِّ ادْخُلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرُجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا تَصِيرًا)

صدق الله العظيم

الاسراء: الاية(80)

شکر و تقدیر

سوپاس و پیّرانین :-

* سوپاس و ستایش بوخودای په روه ردگار که ئىمەي هىتاوه ته بۇون.

* زۆر سوپاسى دايىك و باوكى خوشە ويستمان ده كەين كە بەوشىيە يە پەروھەد يان كردوين و هاندە رمان بۇون بىگە يىنە ئە مرو.

* زۆر سوپاسى ماموستايى سەر پەرشتىيارمان (م.ناصح محمد ھاشم) كە ماندو بونىكى زۆرى يىنى لە گەلمان لەسەرە تاوه تا كۆتاي ئەم توېزىنه وە.

* سوپاسى ھەموو ئەوانە ده كەين كە رۈزىك لە رۈزان ھاوکارمان بۇون لە خو يېندن.

* زۆر سوپاسى ھەموو ئە و ماموستايانە ده كەين كە يارمە تى ده رمان بۇون لە تە واوكردنى توېزىنه وە كە مان.

محتويات البحث

الصفحة	الموضوع
1	الاهداء
2	شكر وتقدير
3	محتويات
4	قائمة الجداول
5	المقدمة
الفصل الاول: مفهوم الانتاج و الاستهلاك و عواملها	
	المبحث الاول: مفهوم الانتاج والانتاج الزراعي
	المبحث الثاني: عوامل الانتاج الزراعي
	المبحث الثالث: مفهوم الاستهلاك و عوامل المؤثرة عليهما
الفصل الثاني: الامن الغذائي (المفهوم، المؤشرات، الابعاد)	
	المبحث الاول: مفهوم الامن الغذائي
	المبحث الثاني: مؤشرات القياس للأمن الغذائي
	المبحث الثالث: ابعاد الامن الغذائي
الفصل الثالث	
	التحليل الاقتصادي لانتاج واستهلاك اللحوم الحمراء في تحقيق الامن الغذائي في محافظة اربيل للمدة 2016-2020
	الاستنتاجات
	المقررات
	المصادر

المقدمة :

بعد الامن الغذائي من القضايا العالمية وخاصة منذ السبعينيات من القرن الماضي نتيجة لعديد من العوامل المتعلقة بالانتاج والاستهلاك على المستوى الدولي، وهذا ادى الى زيادة الفجوة الغذائية في البلدان النامية وبخصوص اللحوم الحمراء وهي من المواد الغذائية الضرورية للفرد لانها مصدر مهم للسعرات الحرارية والبروتين، اذ يعد استهلاك اللحوم الحمراء والبيضاء مؤشراً للمستوى المعيشي للسكان.

أهمية الدراسة: تأتي اهمية الدراسة من خلال التصدي لدراسة انتاج واستهلاك اللحوم الحمراء ، وتوضيح دور انتاج اللحوم الحمراء تحقيق مؤشرات الامن الغذائي في محافظة اربيل.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة الدراسة في تعرض السوق المحلية لظاهرة الاغراق لللحوم الحمراء عن طريق التجارة الدول المجاورة، مما انعكس سلباً في انتاجها وبالتالي تزايد الفجوة الغذائية من اللحوم وخاصة اللحوم الحمراء في محافظة اربيل .

هدف الدراسة: تهدف الدراسة الى:

- 1- عرض واقع انتاج اللحوم الحمراء في محافظة اربيل.
- 2- تقدير استهلاك اللحوم الحمراء في محافظة اربيل.
- 3- تقدير الفجوة الغذائية لللحوم الحمراء في محافظة اربيل.

فرضية الدراسة: تتعلق الدراسة من الفرضيات الآتية:

- 1- غياب لسياسة التجارة لحكومة الاقليم، مما انعكس سلباً على الانتاج المحلي من المنتجات الحيوانية() في محافظة اربيل.
- 2- ضعف في دور حكومة الاقليم في تعزيز الانتاج المحلي للمنتجات الحيوانية(اللحوم) في الاقليم.
- 3- وجود عدد من المعوقات طبيعية ومؤسسية وتمويلية وتكنولوجية تعيق انتاج اللحوم الحمراء في اقليم كوردستان- العراق.

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والكمي لبيان الفجوة للحوم الحمراء.

حدود الدراسة: تشمل حدود الدراسة مكانيًا محافظة اربيل، اما من ناحية المدى الزماني فهي تشمل المدة (2016-2020)

الفصل الاول

مفهوم الانتاج والاستهلاك وعوامل المؤثرة عليها

الفصل الاول

الانتاج والاستهلاك وعواملها

المبحث الاول: الانتاج (مفهوم الانتاج، الانتاج الزراعي)

مفهوم الانتاج : هو خلق او ايجاد المنافع او زياداتها سواء كانت هذه المنافع متأتية من السلع المادية او من الخدمات، طالما ان الانتاج هو كل العمليات التي ترمي الى خلق قيمة او اضافة قيمة الى الاموال الموجودة، فانه ينبغي ان يتضمن جميع الفعاليات التي تؤدي الى اشباع الحاجات الانسانية هذا ما يؤكده الراسماليون

مفهوم الانتاج : اما الاشتراكيون فانهم يطلقون على مفهوم الانتاج بأنه كل ما يؤدي الى خلق المنتجات نتيجة لممارسة النشاط العضلي والذهني من قبل الانسان الذي يمتلك قدراته العقلية وذلك من خلال تحويل الموارد الطبيعية الى سلع مادية تشبع الحاجات الانسانية.

مفهوم الانتاج الزراعي: بأنه علم تطبيقي يتم بموجبه تطبيق مبادئ الإختيار في استخدام الموارد الرأسمالية والبشرية والأرضية والإدارية في صناعة الزراعة (الاقتصاد الزراعي، ابر. حسن الموسوي، ص45).

المبحث الثاني: عوامل الانتاج الزراعي :

اتفق العديد من الاقتصاديين ان الانتاج عبارة عن (خلق المنافع او زيادتها) وفي هذا المجال فان المنفعة تقسم إلى) (منفعة شكلية) وتعني إحداث تغير في شكل المادة كتحويل العناصر الموجودة في التربة إلى محصول . (منفعة مكانية ويقصد بها نقل محصول ما إلى مكان ترتفع فيه المنفعة المتأتية منه. فنقل محصول الرز من مكان انتاجه حيث يكثر المعروض منه إلى مراكز الاستهلاك يضيف عليه منفعة مكانية ثم هناك (منفعة زمنية) تنشأ نتيجة خزن المحاصيل إلى وقت تكون فيها أكثر نفعاً، كتخزين الحبوب في صوامع في حالة زيادة عرضها في وقت الحصاد إلى حين زيادة الطلب عليها . وأخيراً (المنفعة التملوكية) وتعني زيادة منفعة السلعة عند انتقالها من أفراد لاستخدامها إلى مستهلكين يمكنهم الانتفاع بها، وتقسام عناصر الانتاج إلى الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم

أولاً : الأرض Land تشمل الأرض في معناها الواسع كل الظواهر الطبيعية التي تتعامل مع المحاصيل الزراعية من خلال التربة Soil ويتضمن ذلك سطح الأرض وما تمتاز به من استعمالات مختلفة، وكذلك ما يحتويه جوف الأرض من موارد معدنية ومياه لها آثار مفيدة في تغذية النباتات، هذا بالإضافة إلى ما يغلف الأرض من أجواء متميزة بدرجات متقاومة من الحرارة والرطوبة، والتي تؤدي مجتمعة إلى الميزة النسبية في انتاج محاصيل معينة دون أخرى . وتتسم الأرض ببعض الخصائص التي تميزها عن الموارد الاقتصادية الأخرى منها : إنها هبة من هبات الطبيعة وإنها ليست من جهود الإنسان . كما أنها مستديمة أي لها صفة الدوام حيث يمكن الحفاظ على قواها الطبيعية . هذا بالإضافة إلى أنها تعد محدودة في كميّتها وثابتة في موقعها، وبالرغم من إمكانية زيادة مساحة الأراضي الزراعية، إلا أنها لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي المساحة الزراعية في العالم وأخيراً فإن عرض الأرضي يعد غير مرن في بعض الحالات لصعوبة نقلها من مكان إلى آخر . أما من حيث طبيعة إستعمالات الأرض الزراعية، فتحتختلف التوليفة الموردية المستخدمة للإنتاج المحضولي، وذلك بتباين كثافة إستخدام العناصر الإنتاجية في وحدة المساحة (الدونم) (كالزراعة الكثيفة) يقصد بها زيادة إستخدام العمل ورأس المال في وحدة الأرض . وتزداد نسبة

العنصر الأول مقارنة بالثاني في الدول ذات العرض المرتفع من العمل وحيث يكون رأس المال نادراً وغالباً ما يسود هذا النوع من الزراعة في دول كهذه، بينما يزداد رأس المال مقارنة بالعمل في الزراعة المتقدمة وحيث إمكانية الإستبدال تعد ممكناً .أما (الزراعة الخفيفة) والتي يقصد بها انخفاض نسبة استخدام عناصر الإنتاج الزراعي مقارنة بوحدة الأرض، وغالباً ما يسود هذا النوع من الزراعة في الدول التي تتسم بالوفرة في عنصر الأرض الزراعية وانخفاض الكثافة السكانية ومن ثم انخفاض عرض العمل .كما تقسم الأراضي الزراعية من حيث الإستخدام إلى (زراعة متخصصة) (زراعة متعددة) : (الزراعة المتخصصة) وهي أن يغلب على المزرعة نوع واحد من المحاصيل بالإضافة إلى محاصيل إضافية أو مكملة، ومن ثم فإن إيرادات المحصول المزروع تشكل نسبة متميزة في دخل المزارع . الزراعة المتعددة) ويقصد بها قيام المزارع بانتاج عدة محاصيل ومن ثم فإن دخله يتتأتى من مجموع إيرادات المشاريع أو المحاصيل المزروعة ويسهم أي من إيرادات المحاصيل المزروعة بأقل من 50% من إجمالي دخل المزارع.

ثانيا: العمل Labor يقصد بالعمل الجهد المبذول اختيارياً من قبل الفرد في تحقيق منفعة. أو انه الجهد المبذول لإشباع حاجات الفرد والمجتمع. ونظراً لهذه الأهمية التي يحتلها هذا العنصر في العملية الإنتاجية فقد ذهب بعض الاقتصاديين إلى ان قيمة السلعة تتعدد بما أنفق فيها من عمل، وبؤكد آخرون الى ان قيمة مبادلة أي سلعة يتوقف على كمية العمل اللازم لانتاجها . وللعمل خصائص متعددة- : ان يكون الجهد المبذول يستهدف تحقيق منفعة، - يتسم العمل بانخفاض مرونة انتقالة مقارنة برأس المال، - كما يميل عرض العمل إلى ان يكون مستقلاً عن الطلب عليه فإذا زاد الطلب على العمل فجأة لسبب أو آخر فان المعروض منه لا يمكن ان يزيد بالسرعة نفسها والعكس صحيح أيضاً . تتطلب الزراعة الحديثة تقسيماً للعمل Labour of Division يتحقق معه كفاءة انتاجية عالية، وبمعنى آخر يجزء العمل المزروع إلى عدة عمليات وقيام عدة أفراد بإنجازها ففي المزارع الكبيرة، لأن العمليات الإروائية عملاً متخصصاً، كما ان العمليات التسويقية تعد عملاً مختلفاً يتطلب مهارة أخرى غير تلك المستخدمة في العمليات الإروائية. بينما كانت تتم كافة العمليات المزرعية في الزراعة التقليدية من خلال المزارع الفرد في مزرعته، غالباً ما يرتبط تقسيم العمل المزروع بحجم المزرعة وطبيعتها، فكلما كبر حجم المزرعة أصبح تقسيم العمل أكثر ضرورة. هذا بالإضافة إلى حجم السوق الذي يتعامل بالسلع الزراعية المنتجة .

ثالثا: رأس المال Capital يعد رأس المال من العناصر الإنتاجية ذات الأهمية النسبية العالية في الزراعة الحديثة، ويعرف على انه: الثروة التي تستخدم في انتاج ثروة أخرى يعد أكثر عمومية ويقصد به في مجال دراستنا مجموع الآلات والأدوات ومستلزمات الإنتاج الأخرى الثابتة، التي تستخدم في مجال الإنتاج الزراعي . وتظهر أهميته في الدول النامية حيث تتسم بالندرة مقارنة بعناصر الإنتاج الأخرى . ويعود تكوين رأس المال في الزراعة مسألة مرتبطة بالتقدم في مجال الإنتاج الزراعي ووسائله، وغالباً ما يعتمد الاستثمار في هذا المجال على النشاط العام باعتبار ان الاستثمار في الزراعة كاستصلاح الأراضي وإنشاء السدود ذات عوائد على المدى المتوسط . ومن ثم فإن رأس المال الفردي يستهدف العوائد على المدى القريب، ولا يرغب في هذا النوع من الاستثمارات . يرتبط الاستثمار بحجم المدخرات ومن ثم بسعر الفائدة وطبيعة الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر، وهذه جميعها متغيرات مؤثرة في حجم الاستثمار بجانب متغيرات أخرى كالحوافز على الاستثمار والمناخ الاجتماعي ودرجة الاستقرار الاقتصادي.

ابعاد: الإدارة المزرعية والتنظيم Management ، Administration ، تتمثل الإدارة باتخاذ القرارات من قبل المدير وتتخذ العملية الإدارية خمس مراحل هي - : التخطيط - Planning التنظيم - Organization التوجيه - التنسيق - Coordination الرقابة Control وتعتبر الإدارة المزرعية في هذا الصدد إحدى الأدوات

الرئيسية في العملية الإنتاجية. وذلك للدور الفاعل الذي تقوم به في إعادة توزيع الموارد الإقتصادية الزراعية، وربطها بصورة تحقق مستويات مثلى من النتائج من خلال وضع الموارد الإقتصادية.(2) (جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، ص ص 58-60)

المبحث الثالث: مفهوم الاستهلاك وعوامل المؤثرة عليهما

1- مفهوم الاستهلاك: هو استخدام سلع أو التمتع بخدمات ذلك من أجل اشباع حاجات أو رغبات معينة ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الإقتصادية يعني أن السلع الاستهلاكية هي تلك المنتجات التي تستخدم خلال فترة قصيرة جdamn الزمن بين كينز في ((نظريته العامة)) أن الأسس النفسية الراسخة لدى المستهلك تدفعه على العموم إلى زيادة انفاقه الاستهلاكي عند حدوث زيادة في دخله المتاح، بيد أنه يبقى في العادة جزءاً من تلك الزيادة للأدخار وإن نسبة الأدخار هذه تتزايد مع تزايد الدخل، وذلك كلّه بعد تجاوز حد معين من المستوى المعاشي يكون حداً كافياً لشباع المتطلبات الاستهلاكية الضرورية وهذا يتافق مع ما يعرف ((قانون أنجل)) العلاقة بين الدخل والإنفاق على المواد الغذائية ((بقدر ما تكون الأسرة أكثر فقرًا تكون نسبة الإنفاق من دخلها على الطعام أكبر)) ويؤكد كينز أن حركة التغيير في مستوى الدخل وفي مستوى الاستهلاك تسيران في اتجاه واحد، فمع زيادة الدخل يزيد الإنفاق الاستهلاكي ولكن بنسبة تقل عن نسبة الزيادة في الدخل.

2- العوامل المؤثرة على الاستهلاك:

ان العوامل المؤثرة على الاستهلاك هي العوامل التي تؤثر على العلاقة بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي كان كينز أول من صنف تلك العوامل إلى ((عوامل ذاتية)) ((وعوامل موضوعية)) الأولى تنبع من البنية النفسية للمستهلك ومن عاداته الاجتماعية والثانية تتعلق من متغيرات اقتصادية متنوعة (نفس المصدر)

من العوامل المؤثرة في الاستهلاك وجود قطاع مصرفي يقدم قروض استهلاكية كما ان معدلات الفائدة المصرفية السائدة تؤثر على الاستهلاك والطبيعة الديموغرافية للبلد متمثلة في حجم وتركيب السكان وشرائح ومن العوامل التي تؤثر على الاستهلاك كما ان سعر السلعة الذي يتاسب عكسياً مع الكمية المطلوبة ، وكذلك دخل المستهلك اذا توجد علاقة طردية بين الدخل والكمية المطلوبة وأسعار السلع الأخرى ، فإذا كانت السلعة بدلية فإن العلاقة تكون طردية بين الطلب عليها وسعر السلعة البديلة ، أما إذا كانت السلعة الأخرى مكملة فإن العلاقة تكون عكسية بين الطلب وسعر المكملة. واورد نفس المصدر وجود علاقة طردية بين عدد المستهلكين والطلب ، كما يلي توقعات المستهلكين كأحد العوامل فإذا توقع المستهلكون ارتفاع سعر السلعة فان الطلب عليها سيزداد والعكس صحيح.

3- العوامل التي تؤثر على استهلاك المنتجات الزراعية:

العوامل المؤثرة على استهلاك المنتجات الزراعية تتمثل في:

3-1 السعر:

أن سعر السلعة يؤثر على الكمية المطلوبة منها حيث يتوقع نقص الكمية المطلوبة بارتفاع السعر والعكس صحيح أي أن العلاقة بين الكمية المطلوبة وسعرها علاقة عكسية وذلك في الظروف العاديـة.

3-2 الدخل:

يعتبر الدخل عاملا في تحديد مستوى وحجم الاستهلاك لدى الأفراد وبالتالي بالنسبة للمجتمع ككل، كما أنه يمثل القدرة الشرائية لفرد أو كيان ما.

يؤدي زيادة دخل المستهلك إلى زيادة الطلب على السلع التي لم يتمكن من اشتهاها سابقا بصورة كاملة أو جزئية ، وبالنسبة للسلع الزراعية فإن زيادة الخل تعمل على زيادة الطلب على اللحوم والفاكهه والخضر مقابل نقصان الطلب على الحبوب والبقوليات حيث يزداد طلب المستهلك على السلع الكمالية بنسبة أكبر من زيادة الطلب على السلع الضرورية والعكس صحيح في حالة انخفاض الدخل ، أي أن العلاقة بين التغيرات في الطلب على السلعة والتغيرات في دخل المستهلك تكون علاقة طردية وهذا في حالة السلع العادي وأن العلاقة بين الطلب على سلعة والتغيرات في الدخل علاقة عكسية في حالة السلع والخدمات الدنيا أو الرديئة.

3-3 أدوات المستهلكين:

أن تفضيل المستهلكين لسلعة ما من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة الطلب عليها والعكس صحيح وجد أن العلاقة بين الطلب على السلع او خدمات ما والتغير في أدوات المستهلكين علاقة طردية.

3-4 أثمان السلع الأخرى:

يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من السلع : سلع مكملة وسلع بديلة وسلع مستقلة استنادا إلى العمر فان السلع المكملة (COMPLEMENTS) هي السلع المتلازمة في الاستهلاك حيث لا يمكن استهلاك الأولى بدون استهلاك الأخرى و تقل الكمية المطلوبة من أحدها عند ارتفاع ثمن الأخرى في هذه الحالة لعلاقة بين الطلب على سلعة أو خدمة وثمن سلعة أو خدمة مكملة لها علاقة عكسية واوضح نفس المصدر أن السلع المستقلة (Independent) هي السلع التي لا ترتبط مع بعضها البعض حيث أن التغير في ثمن أحدها لا يؤدي إلى تغير الطلب على السلعة الأخرى بينما تعرف اخر للسلع البديلة (Substitutes) بأنها هي السلع التي يمكن لأحددها أن تحل محل الأخرى في الاستهلاك وان ارتفاع ثمن احدها سيجعل على زيادة الطلب على السلعة الأخرى والعلاقة طردية بين الطلب على سلعة وثمن سلعة بديلة.

3-5 حجم السكان:

يتزت على زيادة عدد السكان سواء في معدل النمو الطبيعي للسكان أو زيادة معدلات الهجرة أو بسبب زيادة حجم الحركة السياحية إلى الدولة إلى زيادة الطلب على معظم السلع ، العلاقة بين الطلب على السلع والخدمات في الدولة وحجم السكان علاقة طردية.

ويؤثر نمو السكان على امكانية الحصول على الغذاء عن طريق تأثيره في حجم الطلب على السلع الغذائية ففي ظل محدودية المعروض من تلك السلع وبخاصة على السلع الغذائية الرئيسية مثل الحبوب ، ومصادر الطاقة والبروتينات الحيوانية والنباتية ، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الاسعار وبالتالي صعوبة حصول المستهلك عليها

3-6 طريقة توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع:

يتوقف النمط الاستهلاكي على طريقة توزيع الدخل القومي علي أفراد المجتمع ، فإذا كان توزيع الدخل لصالح فئات ترغب شراء السلعة فسوف يزداد الطلب عليها والعكس صحيح.

7-3-7 توقع حدوث تغيرات:

في حالة توقع حدوث تغيرات في المستقبل فان ذلك يؤدي الي تغير طلب المستهلك ، في حالة توقع احتفاء سلعة معينة لظروف ما فان ذلك يعمل علي زيادة الطلب علي تلك السلعة ، وفي حالة توقع وفرة سلعة معينة بشكل كبير مستقبلاً فان ذلك يؤدي الي انخفاض الطلب علي تلك السلعة نظراً لامكانية الاستفادة عند انخفاض أسعارها مستقبلاً عند توفرها بشكل كبير .

8-3-3 الضرائب والاعانات:

أن فرض الحكومة ضرائب مباشرة علي الدخل أو ضرائب غير مباشرة علي السلع والخدمات أو زيادة معدلاتها يؤدي الي انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد ومن ثم انخفاض قوتهم الشرائية وبالتالي ينخفض طلبهم علي بعض السلع والخدمات والعكس صحيح ، بينما تقديم الحكومة اعانات نقدية للأفراد أو دعماً لبعض السلع أو الخدمات فان ذلك يزيد من الدخل الحقيقي للأفراد ، العلاقة بين الطلب علي السلع والخدمات وفرض الحكومة للضرائب أو زيادة معدلاتها عادة ماتكون علاقة عكسيّة ، بينما العلاقة بين الطلب علي السلع والخدمات والاعانات أو الدعم عادة ماتكون علاقة طردية ويتطبق هذا علي السلع والخدمات العاديّة وليس علي السلع والخدمات الدنيا أو الرديئة .

3-9 نمو قطاع الحضر :

هناك تحولات سكانية من الريف الى الحضر بسبب ارتفاع الدخول ومستوى المعيشة بالمدن مقارنة بالمناطق الريفية ، معدلات الهجرة والجفاف ، والحروبات الدائرة قد أدت الي نزوح أعداد كبيرة من المواطنين هذه العوامل مجتمعة أدت الي زيادة كبيرة في القطاع الحضري الأمر الذي زاد من الاستهلاك). (امل محمد حسن ناصر ادريس، ص

(26-20)

الفصل الثاني

الامن الغذائي (المفهوم، المؤشرات، الابعاد)

الفصل الثاني

الامن الغذائي (المفهوم، المؤشرات، الابعاد)

المبحث الاول: مفهوم الامن الغذائي

لقد تعددت مصطلحات الأمن الغذائي نتيجة تباين نظرة واضياعها فهو مصطلح طرحته المنظمات والهيئات الدولية وقد تبينه الحكومات ليكون مرافقا لاصطلاحات أخرى كالامن الاجتماعي والأمن المائي

ويعود أصل هذا المصطلح الى بداية السبعينيات من القرن الماضي وتحديدا بعد حدوث أزمة الغذاء العالمية وانعقد مؤتمر الغذاء العالمي عام 1974.

وسيتم تعريف مفهوم الامن الغذائي علي مستويين هما المستوي الدولي والمستوى المحلي تماشيا مع أسلوب الدراسة

1-مفهوم الامن الغذائي علي مستوى الدولي:

ويمثل هذا المفهوم ضمن المستوى الذي تبنّته الدول والمنظمات الدولية ويهتم بالمؤشرات النوعية لأمن الغذائي ويمثل مدخلاً لهذا التعريف وان أهم المنظمات الدولية التي أشارت الى هذا المفهوم وعرفته هي

أ-مفهوم الامن الغذائي حسب منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة(FAO)

حيث عرفت المن الغذائي على انه ((حصول جميع الناس وفي الأوقات على غذاء كافٍ لحياة ملؤها الصحة والنشاط))

وكذلك الأمن الغذائي فهو ((يتوفر عندما تتاح لجميع الناس وفي جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كافي ومأمون ومغذي يلبي الاحتياجات التغذوية وأنواعهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفّرة الصحة والنشاط))

ب- مفهوم الامن الغذائي حسب البنك الدولي فهو يمثل ((إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي اللازم لنشاطهم وصحتهم ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنضمه التسويقية والتجارية قادراً على امداد كل المواطنين بالغذاء الكامل في كل الأوقات وحتى أوقات الأزمات وحتى أوقات تردي الناتج المحلي وظروف السوق الدولية والمحلية))

ج- مفهوم الامن الغذائي حسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

فقد عرفت الأمن الغذائي على انه ((توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لأفراد الأمة العربية كافة اعتماد على الانتاج المحلي أولاً وعلى أساس الميزة النسبية لانتاج السلع الغذائية لكل قطر واتاحتها للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم أولاً وامكانياتهم المادية ثانياً))

2- مفهوم الامن الغذائي علي المستوي المحلي :

ويهتم بتوفير الغذاء على المستوى الجزئي أي على الأسر والعوائل والأفراد ويكون الاهتمام بالمؤشرات الجزئية على المستوى المحلي يمكن تعريف الأمن للمجتمع على انه ((تأمين حصول أفراد المجتمع على ما يلزم لغذائهم من احتياجات غذائية أساسية يحددها علم التغذية من المواد النباتية أو الحيوانية أو كليهما مع ضمان توفير حد أدنى من تلك الاحتياجات بالكم والتنوع الضروري لاستمرار حياة هؤلاء الأفراد في حدود دخولهم المتاحة))

ويعتمد هذا المستوى على دراسة العوامل السكانية والاقتصادية والتكنولوجية في الوحدات الإدارية المختلفة وحسب الواقع الغذائي القائم والاهداف المحددة والموارد المتاحة وما هي الوسائل الكفيلة لتحقيق الأمن الغذائي

وعلى مستوى الفرد فان مفهوم الأمن الغذائي يمكن تعريفه على انه

((يعتبر الفرد نفسه في مأمن غذائي عندما يستطيع أن يحصل على الغذاء الكافي لمعيشته اليومية على مدار السنة فمستوى الأمن الغذائي عنده يتوقف على مقدراته على اقتناء تلك الكميات وهذه الميزة ترتبط في الأساس بالدخول والأسعار))

حيث يمثل الفرد ابسط الوحدات الاستهلاكية ويتم رصد استهلاك الفرد الواحد من العناصر والطاقة الغذائية ومقارنتها بالمتطلبات الغذائية فكلما اقترب الاستهلاك من المتطلبات الغذائية مرضياً وهذا يعتمد على العمر والجنس والمواصفات البدنية والدخل والعمل والمتغيرات الاجتماعية

يمكن تبني مفهوم الأمن الغذائي الذي جاءت به منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وهو:((حصول جميع الناس وفي جميع الأوقات على غذاء كاف لحياة ملؤها الصحة والنشاط))(4) منصور الرواي، الفجوة الغذائية في الوطن العربي، ص ص 35-36

المبحث الثاني: مؤشرات القياس للأمن الغذائي:

هناك العديد من المفاهيم المرتبطة بمفهوم الأمن الغذائي واهماها :

١-الاكتفاء الذاتي:

وهذا المفهوم يعني قدرة المجتمع على تحقيق العتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والامكانات الذاتية في انتاج كل الاحتياجات الغذائية أي انه يجب على الدولة أن تعتمد على مواردها الذاتية لسد الاحتياجات الاقتصادية مما يستلزم التقليل من المستيرادات والتوازن محلياً في انتاج كافة السلع التي يرد الطلب عليها ويعود الكفاء الذاتي الغذائي وصفاً مثالياً للأمن الغذائي ممكناً تحقيقه من قبل دولة واحدة هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المنافع التي تتحققها الميزة النسبية سوف لا يستفاد منها وهذا يعني أن البلد سيكتفي باستهلاك ما ينتج فقط من سلع غذائية وهذا يستلزم قوانين مانعة للاستيراد ومحددة لأنماط الاستهلاك الغذائي

ويتم قياس نسبة الاكتفاء الذاتي عن طريق نسبة الانتاج المحلي الى جملة الاستهلاك الغذائي أي أن:

$$\text{نسبة الاكتفاء الذاتي لسلعة معينة} = \frac{\text{كمية الانتاج}}{\text{كمية الاستهلاك}} * 100$$

وتشير كمية الستهالك الى الانتاج المحلي مضافا اليه اى صافي الكميه المستوردة وتسعي دول العالم الى تحقيق الكفاء الذائي الا انه مرتبط بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء بالاحتياجات وتحقيق هذا الامر يتطلب تقديم تضحيات اقتصادية واجتماعية في ظل العولمة الاقتصادية وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في اطار منظمة التجارة العالمية فان معيار الختار الرشيد يميل الى معيار التكلفة الافضل بغض النظر ودون تمييز بين انتاج محلي وخارجي

2-الفجوة الغذائية

ان مفهوم الفجوة الغذائية يعبر عن مدى كفاية الانتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهالك على المستوى المحلي وتقيس بمقدار الفرق بين اجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وبين اجمالي المنتج منها محلياً اي أن حجم الفجوة الغذائية يتغير اعتماداً على الكميات المنتجة محلياً وتطور الطلب على الغذاء فضلاً عن تغير أسعار السوق المحلية وموازين المدفووعات بذلك يرتبط ارتباطاً مباشرًا بالأمن الغذائي ويمكن قياس حجم الفجوة الغذائية من خلال المعادلة التالية

(حجم الفجوة الغذائية = الانتاج - الستهالك)

وتعبر الفجوة الغذائية عن مدى العجز الكلي في الانتاج المحلي للغذاء لمواجهة متطلبات المجتمع غالباً ما يسد هذا الفرق عن طريق الاستيراد كما أن الفجوة الغذائية لم تعد رقماً معبراً عن حجم الأغذية المستوردة من حيث الكميه فقط بل أصبحت تعبر عن نوعية هذه الأغذية وبناء على ذلك.

3-التبعية الغذائية:

هي حالة نشأت عبر عملية تاريخية تم مقتضيتها الحال الدول النامية بالنظام الرأسمالي من منطق عدم المساواة وعدم التكافؤ وكان من نتائج هذه العملية التاريخية التي استخدمت سبل شتي كالقوة والاحتلال العسكري وتعطيل الارادة الوطنية للدول التابعة لها والتبعية الغذائية أحد المفاهيم التي يعبر عنها بالعديد من المؤشرات وكل مؤشر من تلك المؤشرات يمكن أن يعبر عن بعد من الأبعاد المتعددة للتبعية الغذائية ومن هذه المؤشرات مدى الاعتماد على غيرها في الحصول على الغذاء ومدى التركيز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد ونسبة جملة المدفووعات المرتبطة باستيراد الغذاء الى حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة في ميزان المدفووعات ومدى الاعتماد على القروض والمنتج الأجنبي في تمويل الاستيرادات ومدى قدرة الدولة على مواجهة توقف الاستيرادات الغذائية لأسباب سياسية أو عسكرية بدلالة المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية الى جملة الحاجات الغذائية مثلاً ونسبة الاحتياطي النقدي الأجنبي الى جملة المدفووعات الخاصة بالاستيرادات الغذائية.

4- أمان الغذاء:

يعد موضوع أمان الغذاء من ابرز الموضوعات في مجال الغذاء بالإضافة الى ارتفاع أسعار السلع الغذائية ويمكن تعريف أمان الغذاء على انه :

كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات انتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع واعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء أمناً وموثوقاً به وصحيحاً وملائماً للاستهالك الآدمي وعليه فان أمان الغذاء لا يتوقف على توفير الغذاء فقط وإنما على وصوله إلى المستهالك وهو صالح

ويتخذ الفقر أبعاداً متعددة منها الحرمان من الصحة والتعليم أي أن هناك فقر الدخل وفقر المتعدد الأبعاد حيث قالت الدول المتقدمة بتحفيض الفقر ليس بزيادة الدخل فقط وإنما بتقديم خدمات عامة مثل الرعاية الصحية والتعليم ويعتمد تحويل الدخل إلى رفاه لاسيما للفقراء على الظروف البيئية أيضاً.

ولقياس الفقر بأبعاده المختلفة يمكن استخدام دليل الفقر المتعدد الأبعاد الذي يتناول أوجه الحرمان المتداخلة في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة وهذا الدليل هو حصيلة السكان الذي يعيشون في فقر متعدد الأبعاد ومتوسط عدد الأوجه التي تعيشها كل أسرة في حالة الفقر متعدد الأبعاد وهذا يعطي صورة متكاملة عن الفقر في بلد أو مجتمع.

5- الفقر:

ظاهرة الفقر متعددة الجوانب تعبر عن حالة من الحرمان المادي يتم التعبير عنها بانخفاض مستوى الدخل واستهلاك الغذاء كما ونوعاً وتدني الوضع الصحي والعلمي والثقافي فضلاً عن جوانب أخرى متعددة يعتبرها البعض أوجهها أخرى للفقر وهو يعبر عن وضع اقتصادي للأفراد يتم التعبير عنه بالفقر المادي كما يعبر عن وضع اجتماعي أهم هو الاستبعاد والتهميش وهناك نمطان من الفقر هما:

أ- الفقر المطلق (المدقع): وهو الفقر المحدد بمقاييس ثابت خط الفقر الدولي المحدد بدولار ليوم فالفرد يتحدد عند مستوى أقل من الحد الأدنى للدخل ويعتبر الفرد فقيراً وتبقى القيمة الحقيقة لخط فقرة ثابتة والفرد يكون مطلقاً عندما يكون الدخل أقل من الاحتياجات المطلوبة ولا يكون نسبياً إلا عندما تكون الموارد أقل من نسب متوسط الدخل.

ب- الفقر النسبي : وهو الفقر الذي يعرف بمقاييس يمكن أن تتغير في البلدان أو علي مر الزمن مثل خط الفقر الذي يحدد بنصف متوسط الدخل للفرد والخط قابل للارتفاع مع الدخل.

أما خط الفقر فهو تقدير كمي لما يطلق عليه الحاجات الأساسية للإنسان وهي الغذاء والملابس والسكن والنقل وهو مقياس للدخل يمكن من خلاله التفرقة بين الفقراء وغير الفقراء وأيضاً هي الحالة التي يكون فيها الفرد عاجزاً عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء والملابس والسكن الضروري لنفسه.(5) (ايوب انور سماقفي، الامن الغذائي المستدام، ص70-72)

المبحث الثالث: أبعاد الأمن الغذائي

تواجه الكثير من الدول النامية ومنها الدول العربية وال العراق من مشاكل عديدة ومتعددة وتدخلة تتفاعل وتشابك مع بعضها البعض وفي مقدمة تلك المشاكل هو توفير الغذاء للسكان أما بسبب عدم كفاية الانتاج المحلي أو عدم القدرة على الاستيراد.

ان درجة تحقيق الامن الغذائي للسكان يتأثر بمجموعة عوامل يمكن تمثيلها من خلال أبعاد متعددة قد تأخذ منحي اقتصادي أوسياسي أو اجتماعي أو صحي والتي يمكن اجمالها :

١-البعد الاقتصادي:

يجسد هذا البعد الأثر المباشر على الأمن الغذائي كونه يتعلق بالانتاج الزراعي من الناحية الكمية والنوعية ولعرض تحقيق مستويات عالية من الأمن الغذائي لابد من أن يكون هناك كفاءة في استغلال عناصر الانتاج المتمثلة بالأرض الزراعية ورأس المال المستخدم والأيدي العاملة وتنظيم وتكنولوجيا مناسبة في ظل ظروف مناخية ملائمة.

فعندما يكون مستوى عرض الانتاج اقل من الطلب الاستهلاكي تحدث الفجوة الغذائية ويكون اللجوء الى الاستيراد من الخارج للسلع الغذائية هو الملجأ للتغطيتها وما تتعرض له الدول المستوردة للغذاء من تبعات وانعكاسات ذلك على موازین مدفوّعاتها باتجاه تحقيق العجز فيه وكذلك يعرض الدول الى مخاطر ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة ارتفاعها في الأسواق العالمية كما أن الاعتماد على الاستيراد يؤدي الى تخلي بعض الدول عن بعض المشاريع مقابل توفير الغذاء لأفراد المجتمع.

والجانب الآخر هناك متغير محلي يؤثر سلبا باتجاه تعميق الفجوة بين العرض والطلب الا وهو السكان ومعدلات نموه المرتفعة فعندما يكون مستوى الانتاج الزراعي لا يواكب الزيادة للاستخدام البشري صحيا واجتماعيا كان هدف توفير الغذاء من الناحية الكمية هو الهدف المطلوب في وقت كان فيه الطلب يفوق العرض الغذائي ومن ثم بدأت مرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية أو الموازنة بين الكم والنوع من السلع الغذائية وبذا التركيز على الأبعد الصحية للسلع الغذائية وقد زاد هذا الاهتمام ظهور العديد من الأمراض والأبئنة وهو ما يعيشه العالم حاليا حيث تظهر أجيال من الأمراض والأبئنة ولعل أبرزها مرض جنون القبر الذي انتشر في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي فيبريطانيا وكذلك أمراض انفلونزا الطيور والخنازير في مطلع القرن الحالي وحاليا مرض الابولا في دول أفريقيا أدت بالدول الى اعادة النظر في سلامة الغذاء.

فأمان الغذاء جزء أصيل من الأمن الغذائي ولا يمكن فصله عنه لأنه عند توافر الغذاء بشكل ممرض أو قاتل أو ملوث يعني الدخول في مفهوم انعدام الأمن الغذائي وهذا يعني أن هناك ترابط بين الأمن الغذائي وأمان الغذاء.

٢-البعد السياسي:

ان تamin الغذاء ليغطي كافة أفراد المجتمع في دولة ما أو عدد من الدول ضمن مجموعة تكتل اقتصادي معين لا يعتمد فقط على المقومات الكبيبية والبشرية لكن يعتمد أيضا على القوة والوزن السياسي لها وما هي مديات النفوذ والتأثير السياسي لها.

فهناك العديد من الدول عانت من المجاعة والجفاف في افريقيا مثلا بينما كانت هناك في نفس الوقت كميات هائلة ومتاحة من المواد الغذائية على المستوى العالمي لم تستغل لإنقاذ تلك المناطق.

اذ لم يعد الي الغذاء كسلعة اقتصادية فقط مرتبطة بالعجز في الميزان الغذائي ينظر اليها كمشكلة انتاج غذاء أكثر من كونها أزمة غذاء لأن السلع الغذائية غير مرنة لا يمكن الاستغناء عنها كما أن الطلب عليها عالميا يتزايد والطلب يفوق العرض لاسيما في اغلب الدول النامية وهذا يشكل خطورة على الأمن الاقتصادي خاصه عندما أصبحت الكثير من الدول تتدخل في تصدير السلع والغذاء أصبح سلاحا بيده الدول المنتجة والمصدرة له كوسيلة ضغط في الحروب واستخدامه لحصار الشعوب ويمكن استعماله بفاعلية فالرئيس الامريكي هنري فورد قال (بان الترسانة الأمريكية تضم سلاحا سياسيا ذا فعالية خاصة وهو الغذاء ولذلك فان الولايات المتحدة ليست مضطرة

لاستخدام الأسلحة الحربية في المستقبل طالما أصبح الغذاء سلاحاً) وقد استخدم الغذاء بعد الحرب العالمية الأولى كسلاح ضد الدول الأخرى.

5-البعد الصحي:

لقد عرفت منظمة الصحة العالمية مفهوم الصحة بأن اكتمال الحالة البدنية والنفسية والعقلية والاجتماعية وهي ليست مجرد غياب المرض أو اختفاء وتؤدي العادات الغذائية الخاطئة إلى الإصابة بأمراض سوء أو نقص التغذية فالفرد له الحق في الحصول على كمية كافية متنوعة من الأغذية الآمنة وهو أكثر حقيقة أهمية حتى يمكن من تلبية احتياجات الغذائية الأساسية وتنمية قدراته الجسمية والعقلية .

وقد تم التأكيد على ذلك في مؤتمر الصحة العالمي للأغذية المنعقد في روما عام 1996 والذي أكد مدى محاربة الجوع ونقص التغذية وزيادة المخاوف من مقدرة قطاع الزراعة في تلبية الاحتياجات الغذائية في المستقبل وحيث دول العالم لزيادة الانتاج الغذائي لتوفير الغذاء للجسم كما أكدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على نوعية وسلامة الأغذية عندما ركزت على مفهوم أمان الغذاء.(6) (قيس مهدي البياتي، الامن الغذائي في العراق، ص ص 72-68)

وتشير الدراسات إلى أن الفرد يحتاج إلى غذاء صحيح متكامل لا تقل سعراته الحرارية عن 2500 سعرة حرارية يومياً.(المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO)

الفصل الثالث

واقع الانتاج والاستهلاك للحوم الحمراء في محافظة اربيل للمدة 2016-2020

الفصل الثالث

واقع الانتاج والاستهلاك للحوم الحمراء في محافظة اربيل للمدة 2016-2020

1-انتاج اللحوم الحمراء

بدراسة تطور الانتاج خلال الفترة (2016-2020) تبين من جدول (1) أنه تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 696 طن عام 2016 وحد أقصى بلغ حوالي 891 طن عام 2020 بمتوسط بلغ حوالي 6,825 طن وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الانتاج خلال نفس الفترة يتبيّن من جدول أن الانتاج أخذ اتجاهها صعودياً قدر بحوالي 144 طن سنوياً وبما ان طلب على اللحوم كبيرة جداً.

2- استهلاك اللحوم الحمراء:

بدراسة تطور الاستهلاك خلال الفترة (2016-2020) تبين من جدول (1) أنه تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 696 طن عام 2016 وحد أقصى بلغ حوالي 1020 طن عام 2020 بمتوسط بلغ حوالي 324 طن وبزيادة قدرها وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الاستهلاك خلال نفس الفترة يتبيّن من جدول أن الاستهلاك أخذ اتجاهها صعودياً قدر بحوالي 324% سنوياً وقد بلغ تقسي التغيرات التي تحدث في استهلاك اللحوم الحمراء في حين ترجع باقي التغيرات لعوامل أخرى

3- الفجوة الغذائية من اللحوم الحمراء

بدراسة تطور الفجوة الفترة (2016-2020) تبين من جدول (1) أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 97 طن عام 2016 وحد أقصى بلغ حوالي 179 ألف طن عام 2018 وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الفجوة خلال نفس الفترة يتبيّن من جدول أن الفجوة أخذت اتجاهها صعودياً أن عنصر الزمن يفسر من التغيرات التي تحدث في الفجوة في حين ترجع باقي التغيرات لعوامل أخرى.

جدول(1).

تحليل اقتصادي لانتاج واستهلاك والفجوة من اللحوم الحمراء خلال الفترة (2015-2019) في محافظة اربيل

السنوات	الانتاج(طن)	الاستهلاك(طن)	الفجوة(أطن)
2016	696	793	97
2017	821	960	139
2018	840	1019	179
2019	818	960	142
2020	891	1020	129

المصدر: وزارة الزراعة - مديرية عام الزراعة محافظة اربيل ، وحدة التخطيط ومتابعة.

الاستنتاجات

وقد تمثلت اهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- 1- متوسط الزيادة السنوي لكمية اللحوم الحمراء في محافظة اربيل بحوالي 100طن سنويا وهناك فجوة الغذائية بين 2020-2016.
- 2-متوسط الزيادة السنوية لكمية اللحوم الحمراء في محافظة اربيل بحوالي 300طن سنويا.
- 3-تأثير عدد السكان ومتوسط الاستهلاك الفردي السنوي من اللحوم الحمراء في مقدار الفجوة الغذائية من اللحوم الحمراء.
- 4-بنيت الدراسة تفوق الفجوة الموضوعية من اللحوم الحمراء في محافظة اربيل عن نظيرتها الظاهرة.

المقترحات

وبناءً على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فإنها تقترح بما يلي:

- 1- توفير اللحوم بأسعار تناسب مع دخل المستهلك.
- 2- الحفاظ على اسعار اللحوم الحمراء بخلق تنافس بين المنتجين لزيادة الانتاج.
- 3- وضع خطط مستقبلية لتحديد احتياجات محافظة أربيل من اللحوم الحمراء للوصول الى الاكتفاء الذاتي .
- 4- التنوع في الاستهلاك لتغيير النمط الاستهلاكي (ثقافة الفرد الغذائية).
- 5- تشجيع الاستثمار في مجال انتاج السلعى البديلة للحوم الحمراء مثل انتاج الدواجن والاستزراع السمكي.

المصادر

1- الرسائل الجامعية:

أ-أمل محمد حسن ناصر ادريس، العوامل المؤثرة في استهلاك اللحوم الحمراء بمحليية الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الانتاج الحيواني، 2015.

ب- قيس مهدي البياتي، الامن الغذائي في العراق بين التحديات الداخلية والخارجية والازمة الغذائية ، رسالة ماجستير في الاقتصاد،جامعة القادسية، 2007.

ج- ايوب انور سماقبي،

1- الكتب:

أ- ابرهمن حسن الموسوي،الاقتصاد الزراعي ، جامعة بغداد ، كلية الزراعة، الطبعة الاولى، 2013

ب- جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، جامعة بغداد، كلية الزراعة ،مطبعة الراية ،الاردن ، 2010

ت- سالم توفيق النجفي، الاقتصاد الزراعي، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد،مطبعة الموصل ،العراق ، 1990

ث- منصور الرواي، الفجوة الغذائية في الوطن العربي، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العراق 1997.